مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ : ١٩٧٨/٧/٣

حزب مصر يبدأ الحوار الوطنى حول ميثاق شرف الممارسة الديمقراطية

مناقشات واسعة حول تعدد الأحزاب والتزامها بأيديولوجية واحدة وتعدد الأجنحة داخل الأحزاب

ناقشت قيادات حزب مصر العربى الاشتراكى ـ فى اجتماع موسع رأسه السيدممدوح سالم رئيس الحزبوحضره جميع الوزراء ـ القضايا التى طرحها الرئيس السادات لحوار وطنى حول صحيح الممارسة الديمقراطية والحياة السياسية فى مصر من اجل وضع ضوابط تكفل ممارسة ديمقراطية سليمة من خلال ميثاق شرف وطنى يستهدف تحديد السلوك الديمقراطى السليم .

وقد طرح رئيس الوزراء ورقةالعمل التى أعدتها السكرتارية العامة للحزب حول دور كل من الاحزاب والصحافة والتنظيمات الجماهيرية والمنظمات الشعبية فى الممارسة الديمقراطية .

وقال رئيس الوزراء : اننا نرى ان تعدد الاحزاب ضرورة لممارسة العمل الديمقراطي السليم ، وانه لابد من تحديد أكثر تفصيلا لمضمون الايديولوجية المصرية متمثلة في الاشتراكية الديمقراطية .

وطلب رئيس الحزب الى مجموعات العمل التى يرأسها الوزراء وقيادات الحزب فى المحافظات والتى تبدأ عملها من اليوم أن تطرح هذه القضايا على الجماهير دون التقيد برأى مسبق ، انطلاقا من أن سياسة الحزب تعتمد أولا على رأى الجماهير الذى يعتبر خير معبر عن انسب الصيغ الوطنية لممارسة الديمقراطية التى تلتزم باخلاق القرية وبمثل المجتمع العليا وآدابه العامة بهدف التوصل الى ميثاق شرف للعمل الديمقراطي .

وقدم رئيس الحزب صورة كاملة للموقف الراهن وما أسفرت عنه التجربة الديمقراطية فى مصر من ايجابيات وسلبيات . ومواقف الاحزاب المختلفة من القضايا الاساسية فى العمل الوطنى وما طرحه الرئيس السادات من مبادىء على الاستفتاء العام حيث اشتركت جموع الشعب المصرى فى اقرار هذه المبادىء لحماية الديمقراطية وتأمين سلامة مسارها .

وقال السيد ممدوح سالم أن ما انتهى اليه مجلس الشعب فى قانون حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعى يرتب علينا جميعا مسئوليات هامة ، تقتضى منا اليقظة الكاملة للتصدى لاى انحرافات .

واستعرض السيد ممدوح سالم السياسة التى تبناها الحزب ومواقفه من القضايا المطروحة والمتصلة بقضايا التنمية وزيادة الانتاج ، وتحفيز الجماهير لاداء دورها فى التنمية .

كما تحدث عن السياسة الخارجية وموقف مصر بين الكتل الدولية واستقلال الارادة المصرية ، وتبنى مصر لقضايا التحرير .

ثم دار نقاش واسع اشترك فيه الوزراء حول النقاط التالية :

□ **الاحزاب والممارسة الديمقراطية وتناول الحوار فى هذا الاتجاه :**

تعدد الاحزاب بين الضوابط والاغلاق وكفاية أو عدم كفاية الضوابط الواردة بقانون الاحزاب .. والتزام الاحزاب بايديولوجية واحدة ، وجواز تعدد الاحزاب داخل الاتجاه الواحد ، وجواز تواجد الاجنحة داخل الاحزاب ، وشروط ومواصفات المؤسسين وعددهم وشروط ومواصفات قيادات الاحزاب وكفالة الممارسة الديمقراطية داخل الحزب . وصلاة الاحزاب باللجنة المركزية ، وبالتنظيمات فى الوحدات الجماهيرية تمويل الاحزاب الجماهيرية وبالمؤسسات الدولية والاجنبية فى الخارج ونشاط الاحزاب خصوصا فى مرحلة البداية ، وتشكيل الحكومة من حزب الاغلبية ، والصحافة الحزبية ملكيتها . تصور قانون المطبوعات لها ،

والالتزام القومى للاحزاب ودور اللجنة المركزية .

كما تناول الحوار النقاط التالية :

● **الصحافة والممارسة الديمقراطية** وتنظيم الصحافة .

● **المدعى الاشتراكى والممارسة الديمقراطية :** وصلاحيات المدعى الاشتراكى وتبعيته ودوره وفقا لاحكام الدستور .

□ **التنظيمات الجماهيرية والمنظمات الشعبية والممارسة الديمقراطية :**

□ **المحليات والممارسة الديمقراطية** فى المحافظات

اختلاف ضوابط الممارسة رهن بظروف المجتمعات

وأشارت ورقة الحوار التى تم اعدادها حول ضوابط الممارسة الديمقراطية والتى تتم مناقشتها على مستوى المحافظات الى أن كل تجربة اجتماعية وما تقوم وتستند عليه من نظريات ومقومات تظل محكومة بمكانها وزمانها .. ذلك أن لكل مكان مشاكله ولكل زمان متطلباته ولكل أمة أوضاعها الخاصة بها وعلى قدر هذه المشاكل والمتطلبات والاوضاع تصاغ التجربة الاجتماعية والسياسية آخذه من الماضى ايجابياته وماتعة للحاضر بابا للمراجعة والتطور .

واستعرضت ورقة الحوار تاريخ

يأتى فى مقدمتها اقامة دولة مصرية توامها الحرية والمساواة وتحرير الانسان من الخوف وتأمينه على يومه وغده ونفسه وأهله وراية وماله ...

وارساء مبدأ سيادة القانون واعزاز كلمة القضاء واقامة دولة المؤسسات وتحرير الارض والتخلص من السيطرة الاجنبية أيا كانت شرقية أم غربية فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

والحفاظ على الوحدة الوطنية التى تقوم على تحالف قوى الشعب وحرية العقيدة وحرية الرأى وسيادة القانون والسلام الاجتماعى . والضامن العربى باعتباره طريقا لقيام الوحدة العربية الشاملة ، والاشتراكية الديمقراطية نظاما سياسيا واجتماعيا واقتصاديا يقوم على تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وكفالة الممارسة الحقيقية للديمقراطية والاخذ بنظام تعدد الاحزاب .

وكان من المأمول أن تسفر الممارسة الديمقراطية عما يحقق المصلحة الوطنية العليا كما كان من المرجو أن تتعاون الاحزاب فى ايجاد الصيغ والبدائل التى تتغلب على التحديين الكبيرين المتمثلين فى تحرير الارض العربية وفى التنمية الشاملة وتخطى المشاكل والمعوقات غير أن الواقع العملى أسفر عن مظاهر من شأنها تهديد المسيرة برمتها .

وبالرغم من أن الاحزاب كافة قد التزمت عند نشوئها بأسس ثلاثة تمثل

ضمير المجتمع المصرى وهى [1] السلام الاجتماعى — الوحدة الوطنية — الاشتراكية الديمقراطية الا أن اليسار واقصى اليمين لم يفيا بما التزما به .

وحرصت قيادات اليسار الماركسية منذ ميلاد الحزب على اثارة الجماهير مستغلة فى ذلك المشاكل وتراكمات الماضى فى اذكاء روح الفرقة والتفرقة محاولة التشكيك والبلبلة وتجلى ذلك فى استثمار القرارات التى صدرت على طريق الاصلاح للمسار الاقتصادى بأن حرضت على اثارة الشغب فى ١٨ ، ١٩ يناير لتشويه صورة النظام الوطنى المصرى وايجاد شرخ فى السلام الاجتماعى .

واستمرت فى عملية التشكيك والمزايدة مستغلة معاناة الجماهير دون تقديم حلول أو بدائل .

واستغلت قيادات اليسار مناخ الشرعية الذى أتاحته ثورة ٢٥ مايو فى استخدام جريدتها للاثارة والتحريض ... الامر الذى جعلها صورة للمنشورات السرية التى تصدرها التنظيمات غير الشرعية .

الوفد الجديد يحاول العودة لما قبل الثورة

ومن جانب آخر نقد حرضت قيادات أقصى اليمين (الوفد الجديد) منذ لحظة تكوين الحزب على محاولة النيل من كل منجزات ثورة ٢٣ يوليو محاولة بذلك العودة الى أوضاع ما قبل الثورة بكل تناقضاتها الطبقية بل انها اثيرت للدفاع عن الواقع المر لفترة ما قبل ١٩٥٢ .

انتهجت نفس منا نهج اليسار في التشكيك في كل المنجزات واستغلال معاناة الجماهير ومحاولة تصفية حسابات قديمة .

كما حاول اليسار أن يلون اشتراكيتنا المصرية بالصبغة الماركسية ..

وحاول اليمين أن يجردنا من المكاسب الاشتراكية . وهما في ذلك يضربان المعنى والجوهر الحقيقي لصيغة التوازن بين الفرد والمجتمع ..

ويتضح من كل ذلك ملامح الممارسة الديمقراطية خلال السنتين الاخيرتين فضلا عن موقف اليسار المصري من مبادرة السلام وترديدهما انتهجته اذاعة موسكو والدول التي تدور في فلكها أن حزب اليسار وحزب الوفد الجديد قد فقدا رؤية المصلحة المصرية العليا وحصرا تحركاتهما في مصلحة حزبية ضيقة مليئة بالاحقاد مستهدفة التظلم العام في مصر في حد ذاته — الامر الذي استوجب هذه الوقفة من أجل تصحيح المسار الديمقراطي وحماية الحياة السياسية في مصر والعودة في كل ذلك الى حوار وطني واسع بين جماهير الشعب .

لماذا نغامر بالديمقراطية .. وفى يدنا ان نحميها الضوابط ضرورة لتجنب المهاترات والفوضى ولا يجب ان تكون قيدا على حرية الرأى

يجيب محمود دبور رئيس النقابة العامه للعاملين بالبنوك والتامينات والاعمال المالية على الاسئله الخمسة التى وجهتها اليه ((الاخبار)) .

الاخبار : هل يمكن ان يكون للديمقراطية ضوابط ؟

نعم .. فى ظروفنا بالذات فان وضع ضوابط الممارسة الديمقراطية ضرورة ليصبح وطننا نموذجا للعالم النامى الذى يواصل البناء والتقدم فى ظل أفضل النظم للاستقرار والتفتح ، وليسلك طريقا يتجنب خلاله المغامرات الفوضوية .

الاخبار : ما هدف ومفهوم الممارسة الديموقراطية ؟

الممارسة الديمقراطية هى مجموعة سلوكيات لافراد المجتمع ممن لهم حق التعبير عن الرأى سواء فى الاحزاب أو المؤسسات الدستورية - حيث تكون الممارسة الديمقراطية بالنسبة لهؤلاء جميعا محصلة الرأى العام فى المجتمع بهدف المشاركة فى اتخاذ القرار سواء تعلق القرار بشئون سياسية او اقتصادية أو اجتماعية ..

ضوابط الممارسة

الاخبار : ما هو تصورك عن ضوابط الممارسة ؟

ضوابط الممارسة تعنى نوعا من الالتزام السياسى بعدد من المحددات والمعايير العامة فى شكل اتفاق .

ومعنى ذلك ان الضوابط ليست ولا يجب أن تكون قيودا على حرية الرأى لان القيد يعنى حجبا لحرية الرأى ، انما المستهدف بوضع الضوابط أن تكون ضمانا لعدم حدوث أى نوع من الشطط او الانحراف بحيث تظل الممارسة داخل نطاق الهدف العام منها وهو المشاركة الفعالة فى اتخاذ القرار السياسى .

الاخبار : ماذا عن العلاقة بين الضوابط وحرية التعبير . ؟

الضوابط لماذا .. لان مجتمعنا قد اتفق على عدد من الاهداف الوطنية والسلام الاجتماعى والاشتراكية الديمقراطية وعروبة مصر .

واذا كان المجتمع مجتمعنا قد سمح بتعدد الرأى من خلال الاحزاب السياسية ، الا أن حرية تكوين الاحزاب لا يجب ان تكون مطلقة فى برامجها .. فلا يتصور مثلا ان تقوم أحزاب جديدة تنادى بالعودة الى النظام الرأسمالى أوالاقطاعى ليعود معه استغلال الانسان للانسان، أو القضاء على مكتسبات العمال والفلاحين .. والغاء القطاع العام

كما لا يتصور أن يقوم حزب جديد يدعو الى الاطاحة بما ورثناه من قيم روحية وينادى مثلما نادت معظم الدساتير الافريقية بعلمانية الدولة .. كذلك لا يتصور ان تقوم أحزاب جديدة تدعو الى عودة الملكية ، كذلك لا يتصور أن يقوم حزب ينادى مثلا بفرعونية مصر وينكر عليها عروبتها ، فمهما عربد دعاة الرفض وتعددت اذاعاتهم السرية فان عروبة مصر لن ينالوا منها الا كما تنال النسمة الخفيفة من كبار الشجر .

احزاب جديدة

الاخبار : هل تؤيد قيام احزاب جديدة ؟

اننا نوافق على انشاء احزاب جديدة شريطة ان تدرك بأنها أحزاب تلتزم بالهوية الاشتراكية الديمقراطية العربية التى تعارف عليها مجتمعنا واصبحت ملما لمجتمعنا .

الاخبار : الضوابط لمن وما هى الضوابط ؟!

الضوابط بطبيعتها سلوك وتصرف ، لذلك فان الضوابط لا يجب ان تكون على سلوك المحكومين فقط وانما تمتد لتشمل ممارسات الحاكمين والمحكومين لصالح البناء الديمقراطى الجديد ولصالح قوى الشعب العاملة بكل نوعياتها .

مثل احترام الدستور نصا وروحا والمحافظة على المؤسسات الدستورية للمجتمع والعمل على تدعيمها واحترام القوانين الصادرة والالتزام بتنفيذها وتنقسم الى ضوابط خلقية .. هى عدم اتيان تصرفات أو أفعال شاذة تشين السمعة ، والاحترام للعقائد الدينية والمحافظة على قدسيتها .

النصاب العددى

الاخبار : هل ترى تعديل قانون الاحزاب .. وشرط العشرين عضوا ؟

ان شرط العدد يعتبر خدعة بحيث يمكن أن يتجمع عدد من اعضاء مجلس الشعب من هواة التسلية باللعبة السياسية ويكملون النصاب المطلوب ثم نفاجأ بانسحابهم من الحزب بعد التكوين .. لكى تقوم أحزاب جديدة يجب أن تتوافر لها نسبة عددية (عضوية) بكل محافظة وان تنعقد مؤتمرات الحزب فى مواعيدها الدورية حتى لا يتحول الحزب الى اتجاهات فردية ، على أن يكون التزام الحزب بما ورد فى لائحته ولا يخالفها .. وأن يلتزم الحزب بالاهداف العامة للمجتمع .. وان يتضمن برنامج كل حزب ضوابط العمل السياسى والممارسة السياسية .

الاخبار : كيف ينجح اليسار الوطنى المصرى .. وهل يستطيع ان يجمع ٢٠ نائبا ؟

اذا صح فعلا ارتباط اليسار الوطنى بالخط المصرى دون أن يستلهم رؤيته ومواقفه من خارج مصر ومصلحتها ومبادئها فلا شك انه فى هذه اللحظة يمكن أن تتضاعف الاصفار أمام رقم العشرين فى مجلس الشعب .

الاخبار : هل تؤيد قيام احزاب جديدة ؟

نعم بشرط أن تختلف البرامج وتتعدد القضايا ، لان أى حزب ينشأ انما ينشأ بمناسبة قضية ولمصر قضايا عديدة .

محمود ديور
رئيس نقابة البنوك

هنـــاك خيـــط رفيـــع بين القيـــد .. والضـــابط نحتـــاج فى التطبيـــق الى ســـلطة للتفســـير

احمد أحمد العماوى رئيس النقابة العـــامة للعـــاملين بالبتـــرول ، والكيمـــاويات يقول :

قال : اذا تصورنا انهناك ضوابط للديمقراطيـة والحرية فلا يمكن ان نتصور ان تكون ضوابط موضوعة.. فليس هناك قوة يمكن ان تنصب نفسها على الحرية ، وانما هـذه الضوابط تكون نابعة من ســلوك الفرد فى المجتمع ، بنوعا ذاليـا وتربويا لاننـا نعلم ان اعـرق الديمقراطيـات فى العـالم لا يوجـد لهـا دســتور مكتوب (كما هو معروف فى انجلترا) .

ولكن سلوك الفرد الانجليزى هو الذى يشكل ويكون الديمقراطيـة الصحيحه ، لذلك بادىء ذى بدء يجب ان تكون الديمقراطية أسلوبا تربويا للشباب ويجب ان تترسخ فى نفوس الشباب .. لان الديمقراطية ليست التجريح او السب اوالقذف او الاساءة ، بقدر ماهى نقد بنـاء للذات وللغير .

ويمكن ان تكون الضوابط قيدا على الديمقراطيه ان استغلت استغلالا سيئا .. ويمكن أن تكون اسلوبا للتربية وهذا ما يجب ان يسـود ونلتزم به جميعا .

الخيط الرفيع

هناك خيط رفيع بين القيـد والضابط .. اذا تم تقنين الضوابط وكانت مانعة يمكن ان تكون قيودا ، أما ان كانت ضوابط عامة وتحديدا للسلوك الصحيح ، وتوجد الجهة الشرعية التى تفسر هذه الضـوابط وتضع حدودا للتجاوزات ، فيمكن أن تكون ضوابط مفيدة للديمقراطية.

وعموما فالمجتمعات الناميه تحتاج الى ضوابط تربوية لتنمية السـلوك الديمقراطى .. اذا كانت الضـوابط مانعة وجامعة لبعض الحريات فستكون قيودا بلا شك على الديمقراطية .

وقال : يمكن ان يعاد النظر فى قانون الاحزاب بحيث يعطى حـرية تكوين الاحزاب على ان تنشأ نشـأة طبيعية مع وجود الضوابط التى تحمى المجتمع ومكتسباته فى نطاق مبادىء الثورة التى نعتبرها وجدان شعب مصر لان اى خروج او ردة عن مبادىء ثورة ٢٣ يولية لايوجد حل ثالث الا تفجير الصراع الطبقى .

لماذا العشرون ؟

تسال : لماذا النصاب العددى اننى لا افهم لماذا ٢٠ عضوا ولماذا لايكون اقل من ذلك او اكثر .. انا لااوافق على النصاب .. ولكن النصاب الجماهيرى هو الاساس مع وجود الضوابط الجماهيرية .. انه من السهل اقناع عدد من اعضاء مجلس الشعب بالانضمام للحزب ولكن من الصعب اقناع الف مواطن بالانضمام للحزب .

اليسار المصرى

يجب ان تجمع قوى ثورة ٢٣ يولية لاننى اعتقد ان اليسار الوطنى هو فى ثورة ٢٣ يولية لانها قضت على الاقطاع وضربت رأس المال المستغل بطريقه سلمية لاصراع فيها وتهدف اساسا الى صالح القوى الرئيسية فى الشعب وهى قوى العمال والفلاحين فاذا جمعنا هذه القوى فستكون هى اليسار الوطنى الحقيقى، ويمكن ان ينشأ عندنا يسار وطنى مصرى بل ويشكل الاغلبية وليس ٢٠ نائبا .

وقال ان افتعال قيام احزاب جديدة او تصنيع حزب جديد ليس له ثقل جماهيرى يكون امرا خاطئا وغير سليم واضاف : ان حزب مصر لم ينجح فى ارساء قواعد جماهيريه واى حزب يمكن ان يشكل خطرا على حزب مصر .

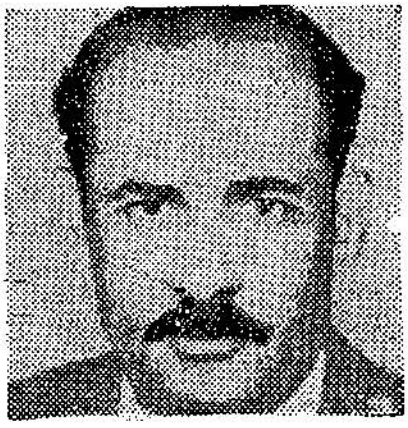

احمد العماوى
رئيس نقابه عمال البترول

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

لا داعى لأحزاب جديدة الأحزاب القائمة تكفى

طلعت حسن الامين العام للنقابة العامة للعاملين بالمرافق العامة يقول ..

ان مفهوم الديمقراطية هو حرية الفرد فى التعبير عن رايه مهما كان هذا الراى مخالفا للرأى الاخر ، ولكن بشرط ان يكون رايا ملتزما بالمصلحة القومية لمصر دون النظر لاى مصلحة فردية او اجنبية ، على ان تتم ممارسة الديمقراطية من خلال الاحزاب والمؤسسات الشرعية وان تكون الممارسة على مستوى المسئولية .

ان ضوابط الممارسة الديمقراطية لا يمكن ان تكون قيدا على الممارسة الديمقراطية بل هى بمثابة السياج الواقى من الانحراف عن الديمقراطية إلى متاهات لا فائدة منها .

وما دمنا اتفقنا على ضوابط محددة لسلامة العمل السياسى والممارسة الديمقراطية فان ذلك لا يمثل قيدا على حرية العمل والممارسة الديمقراطية .. اما اذا كانت الضوابط قيدا على حرية الراى فان هذا ما يكون قيدا على الممارسة الديمقراطية .

ان الاتجاهات الموجودة والمتمثلة فى الاحزاب القائمة كافية ولا داعى لقيام او تشكيل احزاب جديدة .. الا اذا كانت هناك اتجاهات جديدة او افكار الوطنية لم تمثل فى الاحزاب القائمة .. ويكفى ان الاتجاهات الثلاثة الموجودة فى الاحزاب القائمة لا يوجد اكثر منها فى جميع الانظمة الحزبية والسياسية فى العالم .

ومن سلبيات وايجابيات حزب مصر يقول .. بالرغم من العدد الضخم وحجم العضوية الكبير فانه تقريبا يعتمد على اشخاص معينين ، ويجب ان تمتد قواعد الحزب وقياداته حتى القرية والمربع السكنى وتنشيط قنوات الاتصال بصورة سليمة وان تتبع قراراته دائما من اعلى الى اسفل وليس العكس .

ولا يفوتنى ان اذكر التحرك غير العادى لممدوح سالم رئيس الحزب والحكومة فى مواقع العمل ووسط الجماهير ويجب ان يسير باقى قيادات الحزب بهذه الصورة والمضمون .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

وعن ضرورة توافر ٢٠ نائبـــا لقيام حزب جديد .. قال : يجب الغاء هذا الشرط .. لماذا هـــذا العدد بالذات ولماذا اكثر منه او اقل ما هى الحكمـــة ؟ ثم كيف سيقوم حزب مصر الفتاة والحزب الوطنى دون ان يتوافر لهما هـــذا النصاب من اعضاء مجلس الشعب

طلعت حسن
امين عام المرافق

١٦١٧٥

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

قانون الأحزاب لا يناسب المرحلة ..

ديمقراطية بضوابط تحترم الآراء والأفكار والحريات

محمد السمان سكرتير اتحاد عمال مصر يقول :

اننى أؤيد أن يكون للديموقراطية ضوابط . لقد عايشت الحياة في مصر عندما كانت الديموقراطية غائبة فعلا .. ولا وجود لها في عهد مراكز القوى .. يومها تحقق لى ولغيرى انه لا وجود للديموقراطية .. ان الديموقراطية كالماء والهواء .. ولكن يجب أن تكون لها ضوابط تحميها .. وتكفل فى نفس الوقت احترام الاراء والافكار والحريات .. وتكون وسيلة لخدمة مصر ..

ان سنوات الحرمان التى قضيناها بعيدا عن الديموقراطية كانت سببا فى احداث نوع من التسيب عندما جاءت الديموقراطية فعلا ومارسها كل الشعب بكل فئاته واتجاهاته .

والدليل على هذا التسيب احداث ١٨ ، ١٩ يناير التى استهدفت التدمير والحرق والتخريب .. وانا والملايين من العمال ومن الجماهير على يقين ان هذه الفوضى لو حدثت فى اى دولة اخرى لكانت وبالا على الديموقراطية ونهاية لها فى هذه الدولة .. ولكن لان القيادة السياسية تؤمن فعلا بالديموقراطية فقد أصرت على المزيد من الديموقراطية .. دون عودة الى الوراء وهذا وحده يدعونا الى تأييد الضوابط على الديموقراطية لحماية الديموقراطية .. والشعب من اى فوضى أو تخريب .

ومن ناحية اخرى أرى ان قانون الاحزاب بصورته الحالية لا يتلاءم مع ظروف المرحلة .. فالاحزاب يجب ان تتكون من تلقاء نفسها ومن بين الجماهير .. لتحقق اهدافا معينة من اجل بناء مصر وتقدمها .. ولكن لظروف المرحلة وضع قانون الاحزاب وخرج ناقصا وسمح لمن افسدوا الحياة قبل عام ١٩٥٢ ان يعودوا مرة اخرى تحت رايات وشعارات زائفة .

وهذا ما حدث مع حزب الوفد الذى اكد انه يعبر عن شخص واحد . ولو كان حزبا حقيقيا لتجمع الشباب الجديد من اعضائه وطالبوا باسقاط هذا الرجل من الحزب .

وأرى ان اليسار هو اليسار واتجاهاته معروفة ونظرياته لا تلائم مناخ مصر ودبانة مصر ، ونهايته ما هى الا حمامات الدم ويكفى ما حدث باليمن الجنوبية .

محمد السمان ابراهيم
سكرتير اتحاد عمال مصر